واشنطن و"الربيع العربي" القادم: الاحتجاجات والأولويات

بقلم ديفيد شينكر وسارة فوير

مع حنين غدار وبلال وهاب وتشارلز ثيبوت

بعد مرور عشر سنوات على "الربيع العربي"، لا تزال الظروف التي أشعلت فتيل الاحتجاجات قائمة في معظم الدول التي شهدتها - وفي كثير من الحالات، ساءت تلك الظروف. ونتيجةً لذلك، شهدت المنطقة خلال العقد الماضي تظاهرات مستمرة، مما يشير إلى أنه حتى الأشكال الأكثر اعتدالاً من الاضطرابات أصبحت "الوضع الطبيعي الجديد" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي بعض الحالات - وأبرزها في عام 2011 وثانية في عام 2019 - تضخمت الاحتجاجات إلى أن أصبحت أحداثاً سياسية بارزة قد تؤدي إلى الإطاحة بالقادة.

وفي حين تصوغ إدارة بايدن أهداف سياستها الخارجية الأوسع إزاء المنطقة، ومن بينها تلك المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها تواجه واقعاً لم تعد فيه الاحتجاجات استثناءً بل سمة راسخة للوضع القائم. وبالفعل، منذ أوائل عام 2021، تسببت مجدداً الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا ("كوفيد-19") والحكم المتردي، في زيادة الاحتقانات، وأصبح الشرق الأوسط اليوم يشهد ازدياداً في وتيرة الاحتجاجات. وربما كان الأمر الأكثر إثارة للمشاعر، أن هذه الاحتجاجات التي اندلعت في تموز/يوليو في مهد "الربيع العربي" اشتدت لدرجة دفعت بالرئيس التونسي إلى اتخاذ تدابير استثنائية وتعليق البرلمان، مما أثار مخاوف من حدوث تراجع في التجربة الديمقراطية في البلاد.

وعلى الرغم من رغبة واشنطن في الاستمرار في إعادة التوازن إلى الموارد العسكرية عن طريق إخراجها من الشرق الأوسط ونشرها في أماكن مثل شرق آسيا - وهي رغبة أعربت عنها الإدارتين الديمقراطية والجمهورية في السنوات الأخيرة - إلّا أن التهديد المستمر بحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع يطرح تحديات أمام المصالح الأمريكية الرئيسية. ومن المؤكد أن الاحتجاجات السلمية

في حد ذاتها لا تشكّل تهديداً، وغالباً ما تعكس التطلعات الشعبية التي توافق عليها واشنطن لتعزيز الازدهار الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، والحرية السياسية. ولكن نظراً لأن عدم الاستقرار يوفر فرصة للجهات الفاعلة السيئة لتحقيق أهداف لا تصب بالطبع في مصلحة الولايات المتحدة، على واشنطن أن تواصل السعي لمنع عدم الاستقرار هذا، والتصدي للأنشطة الخبيثة من قبل الجهات الفاعلة مثل إيران التي تستغل [الاضطرابات] لتحقيق أهدافها الخاصة، وتشجيع الدول الصديقة على إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية ضرورية. وتجسّد الاحتجاجات المستمرة، خاصة إذا تحولت إلى أحداث بارزة، هذه التحديات السياسية.

في كانون الثاني/يناير 2011، تفاجأت واشنطن عندما أدّت حادثة فردية، أضرم خلالها رجل النار في نفسه، إلى إطلاق شرارة ثورة سياسية في تونس أثارت احتجاجات جماعية ضد حكومات استبدادية في جميع أنحاء المنطقة. وفي الأشهر والسنوات اللاحقة، اعتبر الكثيرون أن إدارة أوباما عجزت عن إظهار استجابة منسّقة للتظاهرات، مما أدّى إلى موجة انتقادات لاذعة من الأوساط السياسية. وبالنسبة لواشنطن، فقد كانت عالقة بين "مطرقة التحرك وسندان التفرج" على صعيد خيارات السياسة المتاحة أمامها عندما اندلعت الاحتجاجات. وبالنسبة لكل من التحرك والتقاعس كانت هناك مخاطر وتداعيات مصاحبة.

وفي حالة ليبيا على سبيل المثال، حيث قامت الولايات المتحدة - بموافقة الأمم المتحدة - بنشر طائرات مقاتلة للدفاع عن محتجين سابقين من نظام القذافي بعد أن تطورت التظاهرات إلى حرب أهلية، تعرضت الإدارة الأمريكية لانتقادات لاذعة بسبب اتخاذها الكثير من الإجراءات في مرحلة مبكرة للغاية، ومن ثم عدم قيامها بما يكفي بعد إبعاد القذافي عن المشهد. وكان للتحرك العسكري الأمريكي تأثير واضح على الحرب، إذ استُخدمت طائرات حربية أمريكية في النهاية في انتهاك لقرار "مجلس الأمن الدولي رقم 1973" - الذي فرض منطقة حظر جوي - لاستهداف قوات القذافي، مما أدّى إلى هزيمة نظامه. وكانت الإطاحة بديكتاتور عنيف وداعم للإرهاب مثل القذافي عملاً خيّراً بالتأكيد. ولكن بعد مرور عقد من الزمن، لا تزال ليبيا تتخبط في حرب أهلية تدخلت فيها روسيا وتركيا، وفي بعض الأحيان الإمارات ومصر وقطر وفرنسا، ومن غير الواضح إذا كان يمكن اعتبار النتيجة النهائية للتدخل الأمريكي إيجابية. وما هو مؤكد هو أن عدم الانخراط المستمر منذ عام 2012 لم يحقق نتائج إيجابية.

وفي غضون ذلك، انتقد المراقبون أيضاً تقاعس الولايات المتحدة في سوريا، حيث بعد فترة وجيزة من تقديم إدارة أوباما دعم فاتر للثوار السوريين الذين كانوا يقاتلون نظام الأسد في عاميْ 2011 و 2012، وقفت تلك الإدارة على الحياد - في استجابة تمّ تفسيرها جزئياً على الأقل من خلال النتيجة المتباينة لتدخل أمريكا في ليبيا. ولم تكن مئات ملايين الدولارات التي تمّ إنفاقها في الدعم السري للمعارضة سوى تمويه لتشتيت الانتباه عن السياسة الأمريكية الفعلية القائمة على تجنب التورط في الشرك السوري الداخلي، وكانت نتيجتها بقاء الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي مع قيام نظام الأسد بارتكاب فظائع جماعية ضد السكان السوريين ذوي الأغلبية المسلمة السنّية، وفي الوقت نفسه فتح المجال أمام التدخل الروسي. أو لننظر إلى مصر، حيث ربما تعرضت المقاربة التي اعتمدتها واشنطن في عام 2011 إلى أقصى أنواع الانتقادات، حيث سخرت مجموعات مختلفة من النقاد من الإدارة الأمريكية لتخليها عن حليف قديم وعدم تقديمها الدعم الكافي للمطالب المشروعة للمتظاهرين.

وعلى الرغم من أن توقّع نقطة تحوّل في احتجاجات الشرق الأوسط يكاد يكون مستحيلاً، كما تبيّن من التطورات الأخيرة في تونس، في حالة تحوّل الاضطرابات الحالية إلى ظاهرة أوسع نطاقاً، فستضطر واشنطن إلى تقديم

استجابتها. ويهدف هذا البحث إلى توفير الأسس اللازمة للاستجابة، ومراجعة الاتجاهات الناشئة في حركات الاحتجاج، وتقييم الردود الحكومية السابقة والمحتملة، ووضع أفكار لتنسيق السياسة مع حلفاء أمريكا الأوروبيين، وتقديم التوصيات لإدارة بايدن في سعيها لتحقيق التوازن بين الأولويات العالمية ووقائع الشرق الأوسط.

الوعد ومخاطر التظاهرات في أنحاء المنطقة

على مدى العقد الماضي، شهدت كل دولة عربية شكلاً من أشكال الاحتجاجات الاجتماعية. وفي حين كانت الاضطرابات سمة مشتركة بين بعض دول المنطقة، إلا أنها اكتسبت أهمية سياسية ضمن ثلاث موجات شاملة برزت في هذه الفترة: الأولى بين عاميْ 2011 و 2012؛ والثانية في عام 2019 وتوقفت عموماً بسبب تفشي وباء فيروس كورونا ("كوفيد-19")؛ والثالثة بدأت في أواخر عام 2020، ويمكن فهمها على أفضل وجه في إطار أبرز الحالات على غرار الجزائر والعراق ولبنان على أنها استمرار للموجة المتقطعة لعام 2019. وقد سلّطت مراجعة خصائص كل موجة الضوء على أنماط متنامية ومسارات محتملة معدّة للمنطقة، وبالتالي لإدارة بايدن وحلفائها الأوروبيين.

ففي الموجة الأولى، ابتداءً من عام 2011، شملت الحالات الأقل اعتدالاً التماسات إلى الحكومة، كما حدث في الإمارات العربية المتحدة، في حين بدأت أكثر الحالات اضطراباً كمظاهرات سلمية أثارت ردود فعل قاسية من الدولة، حيث تحوّلت المواجهات الناتجة عنها في نهاية المطاف إلى حرب، كما حصل في ليبيا وسوريا واليمن. (يتم تناول التباين في ردود فعل كل دولة على الاحتجاجات في الفقرة التالية). وعموماً، كانت الأصوات الرئيسية التي سُمعت طوال احتجاجات عام 2011 تنادي بفرص العمل، والتحسينات الاقتصادية، ووضع حدّ للفساد والديمقراطية - حتى رغم بقاء التظاهرات بلا قيادة إلى حد كبير.

وتنبع الطبيعة غير القيادية لاحتجاجات عام 2011 جزئياً من الافتقار إلى خبرة المواطنين السابقة في مجال تعبئة الحشود - وكانت الاستثناءات الأساسية جماعة «الإخوان المسلمين» والكيانات التابعة لها، التي مُنحت لعقود من الزمن عدة مجالات لتنظيم صفوفها، مما سمح لها بحشد داعميها عندما سنحت لها الفرصة - وجزئياً من القلق من حرمان القيادات من شخصيات معارضة يمكن التعرف عليها لاستهدافها. ولكن هذا الغياب للقادة قوّض على الأرجح قدرة المتظاهرين على المطالبة بمجموعة ملموسة من التغييرات على صعيد السياسة وتحويل ما كانت في الأساس تحركات اجتماعية متمحورة حول الشارع إلى قوى سياسية كانت قد أحدثت في النهاية تغييرات هيكلية ملموسة على نحو أكبر.

أما الموجة الثانية في عام 2019، فاتسمت أيضاً بغياب مماثل للقيادة، ولكن هذه المرة بشكل أساسي - ومعبّر - في الدول التي سلمت إلى حد كبير من الاضطرابات الأولية، مثل السودان والجزائر والعراق ولبنان. كما اندلعت احتجاجات أصغر حجماً في الأردن ومصر. وفي السودان، كما كان عليه الحال في تونس قبل ثماني سنوات، اكتسبت منظمات المجتمع المدني التي كانت قائمة - ولا سيما المنظمات غير الإسلامية - نفوذاً كافياً لتوجيه عملية الانتقال السياسي بعيداً عن الحكم الاستبدادي، ولكن حتى هذا الانتقال الواعد نسبياً لا يزال هشاً وغير مؤكد.

وفيما يتخطى الغياب المشترك للشخصيات القيادية، اختلفت موجتا الاحتجاجات اللتان اندلعتا في عاميْ 2011 و 2019 من عدة جوانب. ففي حين شملت احتجاجات عام 2011 دعوات صريحة للتحرر السياسي والديمقراطية، إلّا أن هذه المواضيع غابت عموماً عن أحداث عام 2019. وعوضاً عن ذلك، منحت الأخيرة الأولوية لمحاربة الفساد والشكاوى الأخرى المتعلقة بالحوكمة وليس لأهداف سياسية أكبر مثل الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، كان المحتجون في عام 2019 أكثر تركيزاً على ما عارضوه من على ما دافعوا عنه، مما يعكس على الأرجح شعوراً بأن أسلافهم تسرعوا في القبول باقتراحات الحكومة لإجراء إصلاحات التي خيبت الأمل في النهاية أو لم تتحقق جميعها.

كذلك، كانت مطالب المتظاهرين في عام 2019 أكثر شمولية. فهم لم يعودوا يطالبون برحيل قادة معينين، بل أصبحوا يريدون استبدال النُظم السياسية بكاملها إلى جانب الأسس الاقتصادية والأمنية التي غذّت تلك الأنظمة لعقود من الزمن. وكانت سمة "معاداة النظام" المرافقة للاحتجاجات جلية بشكل خاص في الجزائر والعراق ولبنان حيث سادت شعارات مثل "كلن يعني كلن" [في لبنان]، مما يشير إلى أن "سقوط النظام" في كل دولة موضع البحث الذي طالب به المتظاهرون في عام 2011 لم يتحقق إلا جزئياً، هذا إن تحقق أساساً.

وفي العراق، أصبحت عبارة "نريد وطن" شعار احتجاجات عام 2019، مما يشير إلى خيبة أمل الشعب من نظام المحسوبية الطائفي والقائم على النهب في البلاد. ولكن كما كان لغياب قادة للاحتجاجات بعض الجوانب السلبية، فإن التركيز على اجتثاث الأسس الهيكلية الأعمق - الذي يعتبر خطوة مفهومة تماماً - لم يصب في مصلحة المحتجين وهدفهم النهائي المتمثّل في إحداث تغيير. وكانت مثل هذه المطالب الشاملة قوية، باعتبارها دعوة إلى التحرك، ولكنها غالباً ما جاءت بدلاً من خرائط الطرق الأكثر واقعية والقابلة للتحقيق التي قد تؤدي إلى تذليل العوائق الوطنية. ولم تدعم حركات الاحتجاج في العراق ولا في لبنان معارضة حيوية قائمة كما لم تنجح في أن تشكل معسكر معارضة. وشكّل "حراك" الجزائر حالة أخرى تندرج في هذا الإطار: فالدعوات لإلغاء جولات عديدة من الانتخابات، واستبدال "الدولة العسكرية" بأخرى "مدنية"، وطرد النخبة السياسية بأكملها، شكّلت عوامل أثبتت أنها شاملة للغاية، لدرجة أنها لم تعد عملية، كما لم تعد، حتى الآن على أي حال، قابلة للتحقيق.

وكان الاختلاف الملحوظ الآخر بين موجتيْ عام 2011 و 2019، هو المشاعر المعادية لإيران التي طبعت بعض الحالات في عام 2019. وانعكس ذلك في العراق عبر هتافات واسعة النطاق رددها الشباب الشيعة مفادها "إيران برا برا!" وإحراق القنصلية الإيرانية في كربلاء، وهي مدينة مقدسة للمسلمين الشيعة ومعقلاً للنفوذ الإيراني منذ سقوط صدام حسين عام 2003. ومن الواضح، أن المتظاهرين الشباب العراقيين، ومعظمهم من الشيعة، تنبهوا إلى تجاوزات طهران، وأدركوا أن النظام استغل تقاربهم الطائفي وشجع وكلاء إيران على تعزيز الخلافات على الأراضي العراقية. وفي غضون ذلك، وبينما كان الشباب العراقي يبحث عن وظائف، طرحت إيران أرخص منتجاتها في السوق العراقي، على حساب المؤسسات العراقية المحلية، فحدّت من المنافسة واستنزفت الثروة العراقية من خلال نفوذها السياسي على الحكومة العراقية. واعتبرت إيران أن احتجاجات الشيعة في العراق ضد حكومة بقيادة شيعية تمثل تحدياً ليس فقط لهيمنة طهران الإقليمية ولكن أيضاً لشرعيتها الداخلية؛ وهكذا، وصف المرشد الأعلى الاحتجاجات العراقية بأنها "أعمال شغب... يجب التعامل معها". وتجدر الملاحظة أن قاسم سليماني، القائد الراحل لـ «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري الإسلامي»

الإيراني، تولى شخصياً إدارة حملة القمع التي دعمها سياسيون شيعة في بغداد والتي فرضتها الميليشيات، وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تجاوز عدد القتلى 600 شخص، وأصيب الآلاف بجراح. ومع ذلك، رغم أن عدداً ضئيلاً من الشباب العراقي شارك في الاحتجاجات، إلّا أن 89 في المائة ممن شملهم الاستطلاع أعربوا عن تأييدهم لها.
أما في لبنان، فلم يكن الخطاب المعادي لإيران (والمناهض لـ «حزب الله») في عام 2019 واضحاً أساساً كما كان عليه الحال في العراق. ولكن واقع مشاركة الشيعة في هذه الاحتجاجات - سواء في الأحداث الأكبر في بيروت أو في الأخرى الأصغر حجماً في قراهم - أظهر استياء الشيعة من «حزب الله». ويُذكر أنه خلال العام الذي سبق ذلك التاريخ، أي في 2018، مكّن فوز «حزب الله» في الانتخابات النيابية من تشكيل حكومته المفضلة ومن تعيين حليفه المسيحي الأبرز ميشال عون رئيساً للجمهورية. كما نجح الحزب في الحصول على أغلبية في البرلمان، وفي البلديات الشيعية كافة على مستوى المدن والبلدات والقرى. لذلك، بالنسبة للشيعة، كان إلقاء اللوم على السلطات في عام 2019 مرادفاً لإلقاء اللوم على «حزب الله»، وقد فهم الحزب التداعيات المترتبة على ذلك.

وفي عام 2019، ومنذ بداية الاحتجاجات، كان صوت الشارع اللبناني موحداً بوضوح بشأن المطالب العامة بالإصلاح وكان مصمماً على دعم سردية الاحتجاجات المناهضة للطائفية. ولكن سرعان ما برزت الانقسامات حول الأولويات والاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال، اعتبرت بعض الجماعات استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في تشرين الأول/أكتوبر 2019 نجاحاً، في حين أرادت جماعات أخرى أن تؤدي الاحتجاجات إلى استقالة الرئيس عون وإجراء جولة مماثلة من الانتخابات المبكرة. ومن جهتها، أرادت بعض الجماعات تحميل «حزب الله» - باعتباره جزءاً من النظام - مسؤولية الأزمة، بينما ركزت جماعات أخرى على إصلاحات القطاع المصرفي عموماً والمصرف المركزي على وجه الخصوص. وفي نهاية المطاف، انقسم المحتجون إلى جماعتيْن رئيسيتيْن: ركّزت الأولى على الاقتصاد والقطاع المصرفي، والأخرى على الخلل السياسي المرتبط بهيمنة إيران من خلال «حزب الله». وقد أدى استخدام القوة المفرطة من قبل القوى الأمنية اللبنانية و«حزب الله» ضد المحتجين إلى ردع بعض المتظاهرين من النزول إلى الشوارع. كما ساهم وباء فيروس كورونا ("كوفيد-19") في عدم نزول الناس إلى الشوارع.

وبالفعل، قلل وباء فيروس كورونا ("كوفيد-19") في جميع أنحاء المنطقة من فعالية الاحتجاجات بشكل ملحوظ، وأرغم المحتجين على البقاء في منازلهم. إلّا أن الفيروس انطوى أيضاً على مفارقة. فمن جهة، منحت الشوارع الأكثر هدوءاً متنفساً للقادة وبالتالي فرصة لترسيخ سلطتهم، ولكن من جهة أخرى، لم تساهم الأضرار الاقتصادية التي سببها الوباء والتدابير المفروضة لاحتواء انتشاره سوى في تعميق المشاكل التي اشعلت فتيل الاحتجاجات في المقام الأول، مما زعزع على الأرجح الاستقرار طويل المدى لهؤلاء القادة. وفي حين تراجع عدد المحتجين بشكل ملحوظ في عام 2020، إلّا أن دول مثل تونس والجزائر سجلت بالفعل ارتفاعاً في الاحتجاجات الإجمالية بعد الأشهر الأولى من الوباء، مما يعكس التأثير الاقتصادي السلبي للفيروس والاستياء الناجم عن التدابير المتخذة للحدّ من تفشيه على حد سواء (حول الاحتجاجات في تونس والجزائر، انظر الشكلين 1 و 2).

الشكل 1: تونس: مقارنة إجمالي عدد الاحتجاجات بين عاميْ 2019 و 2020

Figure 1. Tunisia: Total Number of Protests, 2019 vs. 2020

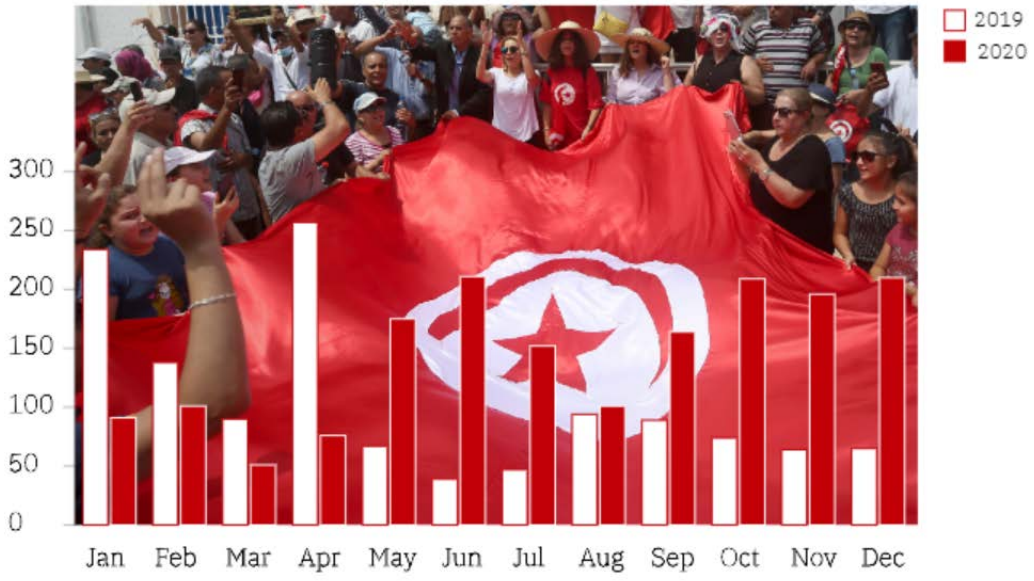

الشكل 2 : الجزائر: مقارنة إجمالي عدد الاحتجاجات بين عاميْ 2019 و 2020

Figure 2. Algeria: Total Number of Protests, 2019 vs. 2020

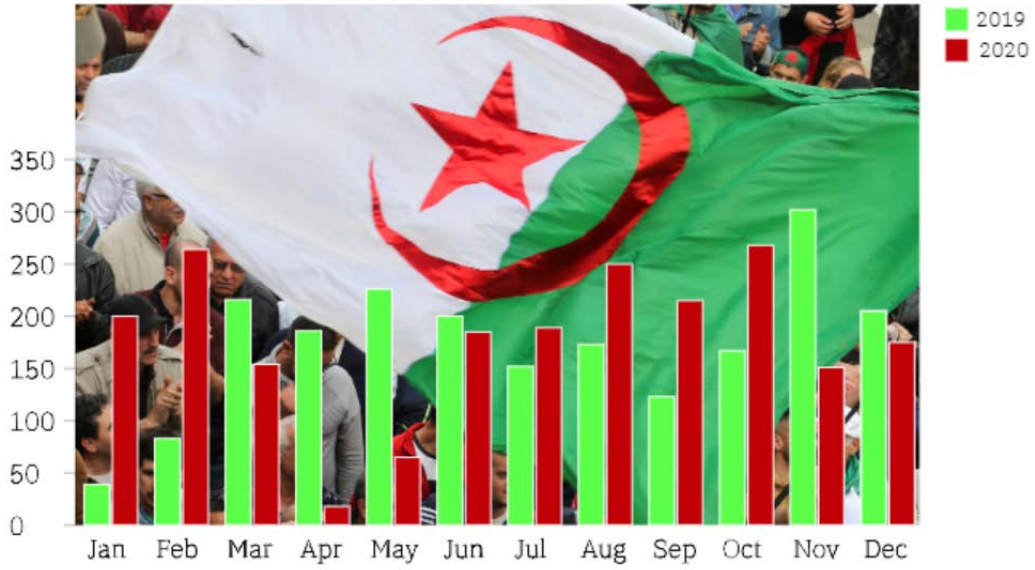

لقد مر عام ونصف منذ وصول الوباء إلى الشرق الأوسط، وفي حين تسبب متحور "دلتا" بارتفاع معدلات الإصابة وسط بقاء مستويات التطعيم غير كافية، فقد استؤنفت الاحتجاجات الواسعة النطاق في دول مثل العراق ولبنان والجزائر. وفي دول مثل تونس والمغرب والبحرين وعُمان، نشأت احتجاجات على نطاق أصغر رداً على دوافع مثل اعتقال صحفيين وعنف الشرطة وسوء تعاطي الحكومة مع الوباء.

نوعان من الاحتجاجات خلال عصر "كوفيد"

تميزت الأشهر الأخيرة من فترة الوباء بنوعين واسعين من المظاهرات التي خرجت في أنحاء الشرق الأوسط: تلك التي ركزت على مطالب معينة ولكنها لا تطمح إلى دخول النظام السياسي (وفي بعض الحالات قد ترفض فعلياً الدخول إليه)، كما في "الحراك" الجزائري واحتجاجات تونس، وتلك التي تطمح من خلالها الجماعات المحتجة إلى أن تصبح أحزاباً سياسية، كما في لبنان والعراق.

ففي شباط/فبراير 2021، استؤنفت الاحتجاجات في الجزائر لإحياء الذكرى السنوية الثانية للحركة الاحتجاجية في البلاد. وكان الآلاف الذين نزلوا إلى الشوارع أقل بكثير من العدد المسجل في فترة ما قبل الوباء، ولكن سيل المحتجين كان بمثابة تذكير بأن الرئيس عبد المجيد تبون، الذي انتُخب في كانون الأول/ديسمبر 2019، لم ينجح في استمالة شريحة كبيرة من المعارضة، رغم أن الدستور الجديد الذي وُضع في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - مع إشادته بـ "الحراك" - لم يقدّم سوى القليل من ناحية إجراء إصلاحات هيكلية أعمق. ولكن الأشهر العديدة التي لم يخرج فيها المحتجون إلى الشارع لم تحدث على ما يبدو تغييراً في استراتيجية "الحراك"، الذي بقي دون قيادة واستمر في الإصرار على الإطاحة بالنخبة السياسية في البلاد والحدّ من التدخل العسكري في النظام السياسي قبل التفكير في أي مشاركة فيه. وبالتالي، قاطع "الحراك"، على سبيل المثال، إلى جانب عدد من أحزاب المعارضة التقليدية، الانتخابات التشريعية التي جرت في 12 حزيران/يونيو، والتي وصفتها القيادة الوطنية بأنها المرحلة الأخيرة من عملية الإصلاح التي تنفذها.

وفي تونس، أدّت الاحتجاجات المستمرة منذ أوائل عام 2021 حول تدهور الأوضاع الناجمة عن الفيروس والشكاوى الاقتصادية القديمة العهد إلى اعتقال عدة مئات من الأفراد. وفي نهاية المطاف، دفعت التظاهرات المناهضة للحكومة، التي بقيت بلا قيادة إلى حد كبير وركزت على الظروف الاقتصادية، ووحشية الشرطة، والفساد، إلى قيام الرئيس قيس سعيد بالإعلان في 25 تموز/يوليو عن تعليق البرلمان، وإقالة رئيس الوزراء، واتخاذ إجراءات استثنائية إضافية لمدة 30 يوماً للبدء في إصلاح الوضع المأساوي في البلاد. وكانت الاحتجاجات في تونس شبيهة بتلك المناهضة للنظام التي اندلعت في دول أخرى من المنطقة في عام 2019، بقدر ما كانت تعكس خيبة أمل واسعة إزاء الطبقة السياسية بأكملها وشعوراً في أوساط قسم كبير من الشعب بأن الظروف قد ساءت مقارنة بفترة ما قبل عام 2011. وأظهر استطلاع للرأي أجراه "المعهد الجمهوري الدولي" في كانون الأول/ديسمبر 2020 أن 87 في المائة من المواطنين التونسيين اعتقدوا أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ. وفي سياق الاستياء العميق من الاستقطاب السياسي والمأزق التشريعي على مدى السنوات العديدة الماضية، وافقت شريحة لا بأس بها من الشعب على خطوة سعيد بحذر، حتى في الوقت الذي تساءل فيه الكثيرون عن دستورية قراره وأعربوا عن قلقهم بشأن المسار الديمقراطي للبلاد. ومع ذلك، انقضت فترة الثلاثين يوماً الأولى من دون أن يفي سعيد بوعده بتعيين رئيس وزراء. وفي الأيام الأخيرة قبل كتابة هذا البحث، أعلن الرئيس التونسي عن خطط لاستبدال الدستور من خلال استفتاء، في خطوة عارضتها منظمات المجتمع المدني الرئيسية ومن المرجح أن تثير مخاوف إضافية بشأن قابلية نجاح الديمقراطية في تونس.

ومن ناحية أخرى، كان المسار من الاحتجاجات الشعبية إلى المنصة السياسية متعرجاً وأليماً في العراق. وعلى الرغم من الوباء، تمكّن المحتجون من الإطاحة برئيس الوزراء عادل عبد المهدي في أيار/مايو 2020 وساهموا في تعيين مصطفى الكاظمي كرئيس وزراء انتقالي بعد أن وعد بإجراء انتخابات مبكرة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، في أعقاب إجراء إصلاحات في النظام الانتخابي. ومع ذلك، فإن المتظاهرين بعيدون كل البعد من أن يكونوا متّحدين، كما أن احتمال إجراء الانتخابات لم يكن في النهاية محفزاً للوحدة بقدر ما كان فرصة للتركيز على الاستياء من فساد الحكومة وتدخل إيران في البلاد. ويختلف المحتجون حول كيفية مقاربة الانتخابات التي جرت في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر: فبعضهم سجل كتلاً انتخابية، في حين قدّم البعض الآخر مرشحين مستقلين وخططوا لدعمهم. ولكن نظراً إلى أعمال العنف السائدة، وضعف الحكومة، وظروف المنافسة السياسية المالية غير المتكافئة بين القادمين الجدد والطبقة السياسية القديمة، علت الأصوات التي طالبت بمقاطعة الانتخابات. وفي وقت يبدو فيه المسار إلى تنظيم سياسي مقطوعاً بالنسبة للكثيرين، استؤنفت الاحتجاجات.

وفي لبنان، تركزت سرديات الاحتجاج بشكل متزايد على المساءلة منذ انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، واغتيال الناشط الشيعي لقمان سليم في 8 شباط/فبراير 2021، وهو الذي شارك في حوارات متكررة في "ساحة الشهداء" في بيروت تناولت العوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى انهيار الدولة - وهي نقاشات وجّهت أصابع الاتهام إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة و«حزب الله». وفي ظل التحقيق الداخلي البطيء والمضلل في انفجار المرفأ، بدأت بعض الجماعات في رفع مطالب جديدة بإجراء تحقيق دولي يهدف إلى محاسبة الجهات المسؤولة. ورغم تفشي وباء فيروس كورونا ("كوفيد-19") وتدهور النظام الصحي في لبنان، عاد الناس إلى الشوارع لبضعة أيام بعد الانفجار. وعلّقوا بشكل رمزي على مشانق صوراً من كرتون للقادة السياسيين في البلاد، بمن فيهم الأمين العام لـ «حزب الله» حسن نصرالله. وللمرة الأولى علت في بيروت عبارة "إيران برا برا!" - التي ترددت في وقت سابق خلال المظاهرات في العراق. وفي حين تمحورت هذه الاحتجاجات إلى حدّ كبير حول كارثة المرفأ، إلا أنها تناولت أيضاً الفساد وسوء الإدارة اللذين أدّيا إلى الانفجار، فضلاً عن الانهيار الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده الدولة.

ومن وجهة نظر العديد من اللبنانيين، فإن الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في أيار/مايو 2022 هي الفرصة الوحيدة المتبقية لتغيير الوضع القائم ومعالجة الانهيار الاقتصادي والسياسي في البلاد، فضلاً عن المشاكل الهيكلية الشاملة في لبنان. وإذا جرت هذه الانتخابات كما هو مقرر مع قانون انتخابي جديد وتمثيلي إلى حدّ أكبر (يحل محل القانون المعيب من عام 2016) وتحت إشراف دولي، فقد ينجح بعض ممثلي المجتمع المدني في دخول البرلمان. ومع ذلك، تتوقف مثل هذه النتيجة على [وجود] جبهة معارضة موحدة مع وضع رؤية واستراتيجية بعيدة المدى، وهو سيناريو لم يظهر بعد.

***

وبالتالي، تشير الموجة الأخيرة من الاحتجاجات في الشرق الأوسط إلى أن المتظاهرين، رغم تراجع أعدادهم عن الجولات السابقة، أصبحوا أكثر جرأة في لغة المواجهة التي يعتمدونها ضد القادة الوطنيين أو الجهات الفاعلة العسكرية أو الميليشياوية المهيمنة. وتبدو جرأتهم أكثر وضوحاً بالنظر إلى أنه في كثير من الحالات، انخفض التسامح مع مثل هذه الاحتجاجات من قبل الحكومات أو الميليشيات التابعة لها في السنوات الأخيرة (كما هو مناقش في القسم التالي).

هل تركب الحكومات الموجة أم تحاول سحقها؟ ردود الحكومات على الاضطرابات

في مواجهة التعبئة الجماهيرية في عام 2011، سعى القادة إما إلى قمع الاحتجاجات، عادة بالقوة، أو استمالتها وقيادتها في اتجاه أكثر فائدة لهم، وفي كلتا الحالتين سجلوا نجاحات متفاوتة. فبحلول عام 2012، بدا عدد الدول التي شهدت أخطر الاضطرابات كما هو موضح تقريباً في الشكل 3:

الشكل 3. مصير الحكومات العربية

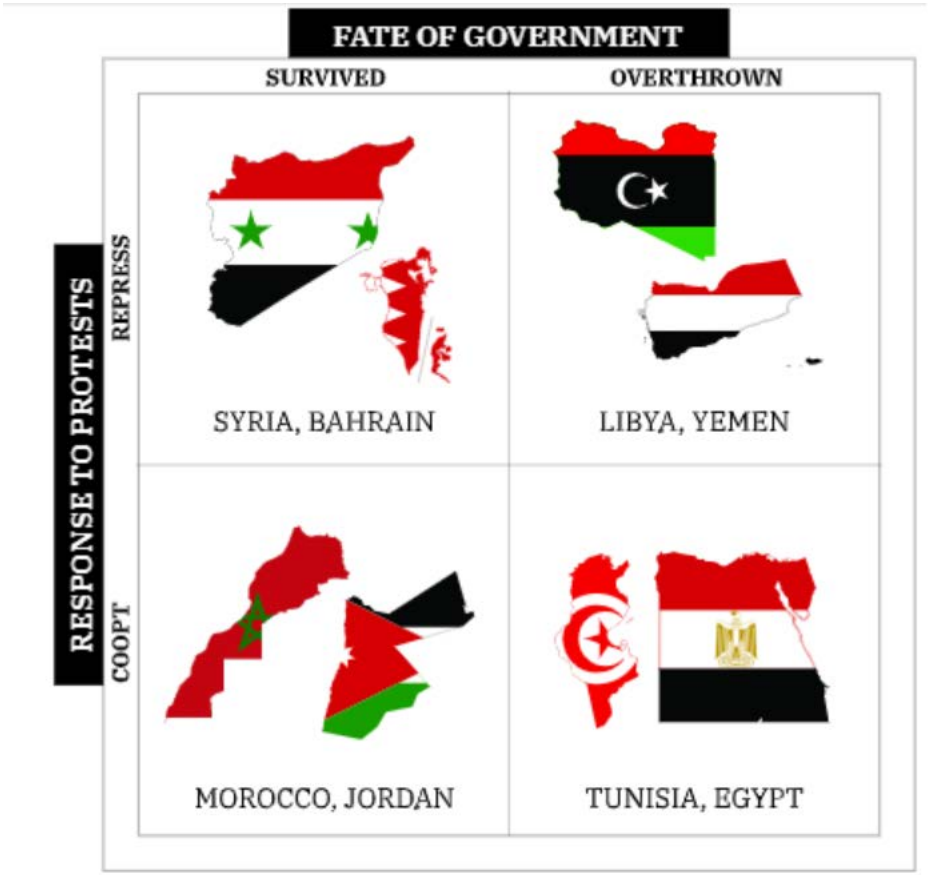

في محاولة لفهم النتائج المختلفة للانتفاضات - ولا سيما سبب نجاحها في الإطاحة بالقادة في بعض الحالات وفشلها في حالات أخرى - سلط الخبراء الضوء على دور الأجهزة الأمنية. وأشار استنتاج عام إلى أنه في الحالات التي بقي فيها الجيش أو الشرطة أو أجهزة أمنية أخرى موالية للسلطات الحاكمة، صمد القادة - كما هو الحال في الأردن والمغرب والبحرين. وفي المقابل، في الدول التي انشقت فيها قوات الأمن عن الحاكم، تمّت الإطاحة به - كما حدث في تونس ومصر. أما في الدول التي انقسمت فيها قوات الأمن، فكانت النتيجة في أغلب الأحيان حرباً أهلية - كما في ليبيا وسوريا واليمن.

وقد فهم القادة العرب الذين استهدفتهم اضطرابات عام 2011-2012 دروسهم الخاصة جيداً، وكذلك فعل المحتجون. ففي الوقت الذي ترسخت فيه أحداث تلك الفترة في أذهان القادة، ازداد قلقهم بشأن قدرتهم على الصمود وأدركوا أن عامة الناس يملكون على الأقل القدرة على النزول إلى الشوارع بأعداد هائلة. فالانشغال المتزايد بالحفاظ على الذات والتصوّر القائل بأن الانتفاضات الأولية قد أطلقت العنان للفوضى وفسحت المجال لظهور جهات فاعلة بغيضة (على سبيل المثال، جماعة «الإخوان المسلمين») أثّرا بلا شك على استجابات القادة لموجات الاحتجاج المتتالية. وبالتالي، في عام 2019 ومجدداً خلال الموجة التي أعقبت وباء فيروس كورونا ("كوفيد-19")، تحرك القادة بسرعة إما إلى تأكيد التزامهم بالإصلاح، أو إضعاف زخم مثل هذه الاحتجاجات بشكل استباقي من خلال اعتقال الناشطين، أو قمع الاحتجاجات بالقوة، أو استخدام مزيج من هذه الخطوات الثلاثة.

ففي الجزائر، على سبيل المثال، حددت الأوساط المقرَّبة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبسرعة انتخابات جديدة ووضعت الخطوط العريضة لخطة لإعادة صياغة الدستور الوطني، كما سارع الجنرالات العسكريون الذين تولوا زمام السلطة في النهاية إلى احتجاز المسؤولين السابقين الذين استفادوا من نظام المحسوبية الفاسد في البلاد، حتى عندما اعتقلت الشرطة المحتجين والشخصيات الشعبية المرتبطة بحركة الاستقلال التي برزت في القرن الماضي. ووفّر وباء فيروس كورونا ("كوفيد-19") متنفساً لحكومة تبون، التي تولت السلطة في كانون الأول/ديسمبر 2019، في الوقت الذي كانت فيه أنشطة "الحراك" خجولة خلال الأشهر الأولى قبل عودة ناشطيها إلى الشوارع في شباط/فبراير 2021 للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية للتظاهرات. وفي أيار/مايو 2021، أعلنت حكومة تبون عن فرض حظر على الاحتجاجات غير المرخصة، في خطوة اعتُبرت على نطاق واسع أنها ترمي إلى منع أي تعبئة إضافية يقوم بها "الحراك" قبل الانتخابات التشريعية التي جرت في 12 حزيران/يونيو. وفي ظل تنامي وجود عناصر الشرطة لردع التظاهرات، كان لحملات اعتقال الناشطين الأثر القمعي المنشود، وعلى أثر ذلك توقفت الاحتجاجات الأسبوعية إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، أدى الإقبال الضعيف للناخبين في انتخابات 12 حزيران/يونيو إلى قيام برلمان تهيمن عليه الأحزاب القومية التابعة للحرس القديم والإسلاميون، في نتيجة لا تعتبر فوزاً لـ "الحراك".

وطبقّت مصر أيضاً العبر المستخلصة من اندلاع احتجاجات أيلول/سبتمبر 2019. ففي خريف ذلك العام، ساهم مزيج من التضخم، وتراجع قيمة العملة، وانخفاض الدعم الحكومي للمواد الغذائية، وارتفاع مستويات الفقر في ارتفاع السخط الشعبي. وقد عبّر محمد علي، مقاول مصري مغترب مقيم في إسبانيا - كان قد قام سابقاً ببناء قصور للرئيس عبد الفتاح السيسي - بفعالية عن هذا الاستياء من خلال نشر محتوى عبر الإنترنت ينتقد فساد الحكومة ويدعو إلى احتجاجات ضد الرئيس. وأفادت بعض التقارير أن آلاف المصريين خرجوا إلى الشوارع في عدة مدن يوم 20 ايلول/سبتمبر للمشاركة في ما عرف باسم تظاهرات محمد علي. وحيث قلقت الحكومة من تزايد أعداد المتظاهرين والدعوات التي أطلقها المغترب محمد علي لتظاهرة مليونية، فقامت بإغلاق جميع الطرق المؤدية إلى "ميدان التحرير"، واعتقلت أكثر من 4400 شخص في أعقاب الاحتجاج الأوّلي. وفي هذا السياق، وصفت صحيفة "نيويورك تايمز" الاعتقالات بأنها "إحدى أكبر موجات الاعتقال في مصر منذ عقود". وفي الوقت نفسه، أعاد السيسي دعم المواد الغذائية لـ 1.8 مليون مصري كان قد تمّ استثناؤهم من هذه الهبة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الأخيرة. واستمرت التظاهرات بضعة أسابيع لكنها تلاشت في النهاية في ظل مواجهة قمع شديد على نحو متزايد.

وفي العراق، أعلنت الحكومة في عام 2019 عن حزمة إصلاحات تَعِد بمزيد من فرص الحصول على إسكان ميسور التكلفة، وقروض بدون فوائد، وتوفير فرص عمل، وإنشاء محكمة عليا للتعامل مع قضايا الفساد. ولكن رغم الاتفاق قبل عامين على تولي الكاظمي منصب رئيس الوزراء وإجراء انتخابات مبكرة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 تحت ضغط شعبي ودولي، إلا أن الأحزاب العراقية الراسخة تواصل منع إدخال تغييرات مفيدة على النظام السياسي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أقر مجلس النواب قانوناً انتخابياً يفضل الأحزاب الكبيرة والغنية، بينما حلّت الاغتيالات المستهدفة التي نفذتها الميليشيات محل إطلاق النار في الساحات العامة التي أصبحت فارغة بسبب وباء فيروس كورونا ("كوفيد-19"). وبالفعل، عندما تفشى الوباء وأدى إلى فرض قيود على التحركات العامة، شرعت الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في حملة اغتيالات ضد قادة الاحتجاجات المحليين والناشطين والصحفيين الصريحين لمنعهم من الانضمام إلى النظام السياسي حيث كانوا يستعدون للانخراط في أحزاب سياسية منظمة.

وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وأيار/مايو 2021، لقي 34 ناشطاً حتفهم في 81 محاولة اغتيال. ومن بين الذين قُتلوا في الأيام الأولى من حكومة الكاظمي، مستشاره الأمني غير الرسمي هشام الهاشمي، في رسالة واضحة هدفت إسكات أي أصوات سياسية معارضة. وكان يُتوقع ارتفاع عدد مثل هذه الاغتيالات قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، وخاصةٍ في ظل عجز الحكومة العراقية عن ردع أو مقاضاة أي شخص على عمليات القتل تلك. فعلى سبيل المثال، استغرق الحكومة عاماً لاعتقال قاتل الهاشمي. وفي وجه هذا الإفلات من العقاب، أصبح شعار "من قتلني؟" رائجاً في احتجاجات عام 2021. وفي موازاة ذلك، حاول السياسي الشيعي العراقي وزعيم الميليشيا مقتدى الصدر في بادئ الأمر احتواء الاحتجاجات من خلال تقديم رجال الميليشيا التابعين له كحماة، ولكنه انقلب في النهاية على المتظاهرين حين أدرك أنه لن يتمكن من السيطرة على تحركهم. ومن جهتها، نظمت الميليشيات احتجاجات مضادة، حيث حاولت في البداية اقتحام السفارة الأمريكية في شباط/فبراير 2020 بعد أن تسبب هجوم بطائرة أمريكية بدون طيار بمقتل قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني وربيبه العراقي أبو مهدي المهندس، لتستعرض فيما بعد تهديدها للدولة والشعب من خلال الاستعراضات العسكرية عبر المدن العراقية الكبرى.

وفي لبنان، عقدت الحكومة جلسة طارئة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بعد أربعة أيام فقط من بدء الاحتجاجات، ومن ثم اقترحت إجراء إصلاحات تهدف إلى تقليص العجز الوطني، ومساعدة الفقراء، وخفض رواتب السياسيين، وتحسين نظام الكهرباء الذي يعاني خللاً، ويسفر [في بعض الأحيان] عن انقطاع التيار لمدة يوم تقريباً وأسعار باهظة. وبالتزامن مع ذلك، سمحت الانقسامات بين المحتجين للسلطات بممارسة سياسة الضغط، وفي نهاية المطاف تقويض وحدة المعارضة. وتوغلت الأحزاب السياسية - وبشكل رئيسي «حزب الله» وشريكه المسيحي في التحالف، «التيار الوطني الحر» - في الشوارع في الأيام الأولى من الاحتجاجات واحتلت مساحات خاصة بها في الساحات الرئيسية (على سبيل المثال، "الشهداء" و "رياض الصلح") في محاولة لتغيير سردية الشارع من مناهضة «حزب الله» وإيران إلى محاسبة النظام المصرفي وحاكمه رياض سلامة.

كذلك، استهدفت السلطات بشكل مكثف الجماعات التي تحاول محاسبة الجهات الفاعلة من كلا الطرفيْن، مثل تلك التي تتجمع حول لقمان سليم، بالنظر إلى أن هذا الخطاب سلّط الضوء على روابط الفساد بين المصرف

المركزي و«حزب الله». وفي هذا السياق، تحمّل الناشطون والمحتجون الشيعة الجزء الأكبر من هجمات الحزب الانتقامية الأكثر عدائية. وعلى الرغم من استقالة حكومة الحريري في عام 2019، والاحتجاجات التي عمّت البلاد، والضغط من المجتمع الدولي - التي شملت عقوبات على شخصيات سياسية والمبادرة الفرنسية لـ"تشكيل الحكومة" - إلا أن الطبقة السياسية رفضت في النهاية تطبيق الإصلاحات المطلوبة لصالح الحفاظ على الوضع القائم. وفي غضون ذلك، تفاقمت الأزمة الاقتصادية جراء إقدام «حزب الله» على تهريب الوقود والقمح والمواد الغذائية الأخرى المدعومة في لبنان إلى سوريا، في وضع من المرجح أن يصبح أكثر حدة منذ أن أوقف المصرف المركزي الدعم [الذي كان يقدمه] في أوائل آب/أغسطس 2021. إن استمرار التضخم ومؤسسات الدولة غير الفاعلة ونقص الأدوية والحاجة الملحة إلى الوقود وغيره من المواد الأساسية - فضلاً عن النظام المصرفي المنهار وما رافقه من خسارة لأموال المودّعين - يمكن أن يؤدي إلى انفجار اجتماعي ينعكس في احتجاجات واسعة النطاق. وفي مثل هذا السيناريو، فإن عنف «حزب الله» وقوى الأمن، سيواجه جمهوراً يشعر بأنه لم يتبق شيء ليخسره.

وفي مثل هذا النوع من الأزمات، سيجد "الجيش اللبناني" نفسه عالقاً بين مسؤوليته تجاه الدولة وتعاطفه مع المحتجين. واعتباراً من تموز/يوليو 2021، انتشرت قوات "الجيش اللبناني" في طرابلس، ثاني أكبر مدن البلاد، لقمع الاضطرابات. وبالمثل، يمكن أن يحدث ارتفاع في الاغتيالات السياسية وسط استعداد الدولة اللبنانية والمعارضة لخوض انتخابات برلمانية في أيار/مايو 2022.

***

إن أوجه القصور الاقتصادية والهيكلية المستشرية، وسوء الإدارة، وحركات المعارضة المصمِّمة (وإن كانت منقسمة)، والحكومات المنشغلة بالحفاظ على بقائها - هي الظروف التي ستواجهها إدارة بايدن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المستقبل المنظور. وعلى هذا النحو، من المرجح أن تبقى الاحتجاجات سمة دائمة لمشهد المنطقة. وستؤدي بالضرورة الأولويات العالمية والمحلية الأكثر إلحاحاً إلى تقليل النطاق المتاح أمام الإدارة الأمريكية في سعيها إلى تحسين المشاكل الهيكلية الأعمق التي تعاني منها المنطقة. ومع ذلك، نظراً لأن المصالح الأمريكية الرئيسية على المحك، بإمكان إدارة بايدن اتخاذ خطوات للحدّ من عدم الاستقرار، وسط طرحها استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة المشاكل الأساسية في المنطقة. ويمكن للمساريْن الاستفادة من تنسيق وتعاون أكبر مع حلفاء أمريكا الأوروبيين؛ وبالقدر الذي منحت فيه إدارة بايدن الأولوية لتحسين علاقاتها عبر الأطلسي في أجندة سياستها الخارجية، يتعين على واشنطن التفكير بطريقة مبتكرة للاستفادة من تلك العلاقة من أجل تطبيق سياسات بناءة في الشرق الأوسط.

الأدوات عبر الأطلسي

لم تكن إدارة أوباما الجهة الفاعلة الوحيدة التي أخذتها الانتفاضات العربية في عام 2011 على حين غرة. فقد فاجأت الاضطرابات أوروبا على نحو مماثل وصدّعت العلاقات الأوروبية القديمة مع الحكام العرب. ففي ذلك العام، كان من المقرر أن يجدد "الاتحاد الأوروبي" «سياسة الجوار الأوروبية»، وهي مجموعة أدوات لمشاريع المساعدة والتعاون في منطقة البحر المتوسط والقوقاز، من خلال إعادة النظر في الآلية مع التركيز بشكل أكبر

على القيم مقابل المساعدة الفنية البحتة. ومع ذلك، عجز "الاتحاد الأوروبي" في النهاية عن جعل «سياسة الجوار الأوروبية» أكثر قبولاً للحكومات الجديدة التي يهمين عليها الإسلاميون، الذين لم يثقوا بالأوروبيين ولم يكونوا أيضاً محط ثقتهم. وفي الوقت الذي دعمت فيه القارة الأوروبية الانتفاضات سياسياً، إلّا أن عواصم الدول الأعضاء في "الاتحاد الأوروبي"، باستثناء باريس ولندن، نأت بنفسها عن المخاطرة فيما يتعلق بالتدخل المباشر. وبالنسبة لأوروبا اليوم، يبدو أن الدوافع الرئيسية للسياسة هي إدارة العلاقات مع المحاورين المتقلبين والتعامل مع التهديدات المتعددة في الوقت نفسه. ومن بين هذه التهديدات، الهجرة والجهادية اللتان مصدرهما من شمال غرب سوريا وليبيا على وجه الخصوص.

ويمكن للاحتجاجات الشعبية أن تمثل بحدّ ذاتها تحدياً للعلاقات المؤسسية الأمريكية والأوروبية في المنطقة، مما يعزز حاجة العواصم الغربية لمعالجة أزمة الحكم في العديد من دول الشرق الأوسط. ونظراً لاحتمال انخفاض تمويل المساعدة الخارجية الغربية وسط استمرار جائحة "كوفيد-19" - على سبيل المثال، خفضت بريطانيا ميزانيتها للمساعدات الخارجية من 0.7 في المائة إلى 0.5 في المائة من "الدخل القومي الإجمالي" لعام 2021 - فمن شأن الحوار بين الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي" حول الأولويات المشتركة لدعم الفرص الاقتصادية في دول الشرق الأوسط أن يساعد بشكل هادف المؤسسات المتعددة الأطراف في برامج مخصصة للمنطقة وسط تعزيز العلاقات بين المجتمعات المدنية.

بإمكان الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي" العمل معاً بصورة مماثلة لإعادة تقييم أدواتهما الخاصة بالمساعدات الإنسانية وتحقيق الاستقرار والدعم الاجتماعي والاقتصادي. وسيكون لتجديد الإجماع عبر الأطلسي و[تحديد] خارطة طريق بشأن هذه القضايا أثر قوي على المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية التي تموّلها العواصم الأوروبية وواشنطن. وعلى وجه التحديد، بينما لا يزال من الممكن رسم معالم عملية السلام في أروقة "مجلس الأمن" الدولي، بإمكان الولايات المتحدة والدول الأوروبية وغيرها من الجهات الفاعلة التعاون والخروج بأثر مماثل على مجلسيْ "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" وحثهما على وضع معايير المساعدة الدولية.

فضلاً عن ذلك، تتمثل إحدى التداعيات العملية للتشرذم في المنطقة وانهيار هيكليات الدولة في افتقار الجهات الفاعلة الخارجية إلى شركاء دبلوماسيين تقليديين. ولا يزال التعاون الكلاسيكي بين الحكومات الخيار الأفضل حيثما كان ذلك ممكناً، ولكنه يصبح أقل أهمية حين تعاني هيكليات الدولة خللاً وظيفياً وتتمركز دوافع النمو والوظائف الفعلية في طبقات القطاع الخاص المتشعبة للغاية، من أمراء الحرب وإلى رجال الأعمال ذوي النوايا الحسنة. وفي الوقت نفسه، يساهم غياب الاستثمار التعاوني في هيكليات الدولة هذه في إضعافها بصورة أكثر. وهذه المعضلة في البحث عن شركاء محليين، والتي تواجهها أوروبا والولايات المتحدة على حد سواء، تتطلب إعادة تقييم واسعة النطاق لأدوات السياسة، بما في ذلك كيفية توفير أموال المساعدات الإنسانية. وفي كثير من الحالات، على سبيل المثال، تكون التحويلات النقدية المباشرة إلى المجتمعات المحلية عن طريق المغتربين أكثر فعالية بكثير من البرامج المكلفة والمتعددة الأطراف. وكما أشار أحد التقارير المتعمقة حول هذه المسألة، فإن "الانتقال إلى نظام منسّق للتحويلات النقدية هو أيضاً فرصة لإصلاح شامل لنظام المساعدات الإنسانية، بحيث يمكن لمقدمي المساعدات في المستقبل العمل بطريقة أكثر تكاملاً لتحقيق أقصى قدر من

تأثيرهم". كذلك، إن عملية التحقق من الشركاء أو التعامل مع جهات فاعلة غير حكومية على الأرض، ستشكل تحدياً أكثر حدة للدبلوماسية الغربية في المرحلة القادمة.

وفي نهاية المطاف، لا تعتمد الدبلوماسية الثلاثية الأطراف الفعالة مع الشرق الأوسط على قوة الإرادة الأوروبية والأمريكية فحسب، بل على دول المنطقة نفسها أيضاً. وقد تضطر العديد من القوى السياسية في الشرق الاوسط إلى التخلي عن خطابها المعتاد إذا لم يعد من الممكن إلقاء اللوم على "الغرب". على سبيل المثال، سيفقد الحديث التقليدي عن "محور المقاومة"، من «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني إلى «حزب الله» اللبناني، هدفه الرئيسي، وسيتعين على الجهات الفاعلة المحلية التحدث أكثر عن قضايا الحوكمة المحلية بدلاً من "محاربة الإمبريالية". ويمكن أن يؤدي هذا التحول إلى إعادة تركيز النقاش العربي على الحلول العربية، حتى وإن كان مثل هذا التحول قد لا يؤدي إلى حلول فورية. ومن المؤكد أن الأزمات الهيكلية التي تسببت في البداية في انتفاضات "الربيع العربي" - معدل البطالة المرتفع، وعدم المساواة المذهل، ونقص المياه، والتوسع الحضري غير المنضبط وغير المنظم - ليس لها إجابات واضحة أو سهلة. وعليه، تُعتبر الدعوات العامة لدعم المجتمع المدني وتحسين الحوكمة شرعية تماماً ولكنها غير كافية، كما يحتفظ المسؤولون الفاسدون وشبكات المحسوبية بالقدرة على عرقلة جهود المؤسسات الدولية. وفي النهاية، دخلت المؤسسات الدولية في شراكات مع السلطات المحلية في ذروة أزمة الحكم التي تتطلب الإصلاح.

التوصيات في مجال السياسة العامة

بالنظر إلى أن الاحتجاجات أصبحت سمة دائمة لمشهد الشرق الأوسط ومن غير المرجح أن تتبدد في أي وقت قريب، تواجه إدارة بايدن مسألتيْن أساسيتيْن: (1) كيفية الاستفادة من أدوات السياسة المتاحة لتقليل الاضطرابات وربما تحسين بعض الظروف الأساسية التي تغذيها، (2) وكيفية الاستعداد لاحتمال أن تتحول هذه الاحتجاجات إلى أحداث مزعزعة للاستقرار، كما حدث في عاميْ 2011 و 2019، وفي تونس عام 2021. وبعبارة أخرى، إذا ما تطورت الاحتجاجات إلى عوامل سياسية تُساهم في تغيير قواعد اللعبة، فكيف يجب أن تستجيب إدارة بايدن؟

وفي حين لا توجد استجابة "واحدة تناسب الجميع" في السياسة إزاء ما سيكون بالتأكيد أحداثاً متميزة تمثل الديناميات السياسية الخاصة والجهات الفاعلة في الدول الفردية، بشكل عام، فإن الردّ الأمريكي على الاحتجاجات يجب أن يأخذ في الحسبان أربعة عوامل رئيسية على الأقل: (1) طبيعة العلاقة الثنائية، (2) التأثير المحتمل للرد على حركة الاحتجاج، (3) التأثير المحتمل للرد الأمريكي على سلوك القيادات والتحالفات في المنطقة بشكل عام، (4) والتأثير المحتمل للردّ على التدخل الروسي والصيني في الدولة المعنية.

ولطالما كانت الحكمة الأساسية لمحللي وممارسي السياسة الخارجية الأمريكية هي "عدم إلحاق الضرر"، ولكن حتى دلالات هذا التوجه المهدّئ لا تخلو من التناقضات. وكما شرح أحد منتقدي رد إدارة أوباما على الثورة في مصر:

> أين يقع بالضبط الخط الفاصل بين الإحجام عن العمل والتواطؤ؟ إن فكرة الحياد بالنسبة لدولة قوية مثل الولايات المتحدة هي مجرد وهم. فعدم القيام بأي شيء أو "عدم إلحاق الضرر" يعني

الحفاظ على الوضع القائم أو العودة إليه، وهو أمر لا يكون حيادياً أبداً في الشرق الأوسط بسبب علاقات أمريكا الطويلة الأمد مع الجهات الفاعلة في المنطقة.

وعلى الأقل، بما يتوافق مع القيم الأمريكية، على واشنطن التعاطي مع الحكومات الأجنبية لضمان عدم مقابلة الاحتجاجات السلمية بالعنف. ومع ذلك، فإن هذه التوصية البسيطة هي أيضاً أكثر تعقيداً مما قد تبدو عليه. على سبيل المثال، هل يجب تعميم هذه الرسالة في المجالس الخاصة أو على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية - أو من غرفة الإحاطة بالبيت الأبيض؟ وماذا لو واجهت الحكومات احتجاجات سلمية إلى حد كبير ولكنها تضم أيضاً مشارَكة من قبل عناصر متطرفة أو حتى عناصر متطرفة عنيفة؟ إن حث الحكومات على عدم إطلاق النار على المحتجين غير العنيفين هو شيء واحد، ولكن الواقع غالباً ما يكون أكثر ضبابية. وحسب الدولة ومدى فظاعة انتهاكات حقوق الإنسان فيها، أمام واشنطن خيار تعليق المساعدات الخارجية بالدولارات، أو إذا كانت الدولة لا تتلقى السخاء المالي الأمريكي، فقد تكون العقوبات أكثر ملاءمةً.

وفيما يتخطى اشتراط الأموال أو فرض العقوبات، أمام واشنطن خيارات أخرى. ففي عام 2013، دعا كاتب العمود في صحيفة "واشنطن بوست"، جاكسون ديل، إلى اتخاذ خطوات أمريكية - عسكرية وغيرها - أكثر صرامةً للتأثير على مسارات الثورات الشعبية في الشرق الأوسط. وكتب: "تتطلب الثورات العربية مبادرات جريئة من الولايات المتحدة وأي قوة خارجية أخرى تسعى للتأثير على نتائجها". وفي ذلك الوقت، دعا ديل، مَثله مثل العديد من المحللين الآخرين، إلى التدخل العسكري الأمريكي في سوريا، ولكنه دفع أيضاً من أجل تجاوز إلغاء المناورات العسكرية مع مصر التي "لا طائل منها" والسعي بدلاً من ذلك إلى قطع المساعدة الدفاعية الأمريكية في أعقاب الانقلاب على محمد مرسي.

ولطالما كانت فعالية ربط المساعدة الخارجية الأمريكية بممارسات حقوق الإنسان في الدول المستفيدة موضع جدل في واشنطن، لا سيما فيما يتعلق بمصر. فبينما أقنعت الشَرْطية مصر بين الحين والآخر بتغيير مواقفها بشأن قضايا منفصلة - مثل المساعدة على تحرير المحتجزين خطأً ممن يحملون الجنسيتيْن الأمريكية والمصرية - فمن غير المتصور أن مثل هذه الشَرْطية كانت ستقنع حكومة مثل تلك التي كانت قائمة في عهد حسني مبارك بالتنازل عن السلطة تحت ضغط المحتجين في عام 2011، تماماً كما كان من المستبعد إلى حدّ كبير أن تكون التهديدات بوقف المساعدة العسكرية قد دفعت الجنرالات إلى عكس انقلاب عام 2013 الذي أوصل الرئيس السيسي إلى السلطة. وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تمتنع عن النظر في اتخاذ خطوات عندما تواجه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار مخاطر القيام بذلك حتى عند إدراكها بأن مثل هذه الشرطية لن تكون فعالة.

إن الطريقة التي قد تتعامل بها واشنطن مع انفجار جديد للاحتجاجات الشعبية في الدول العربية يجب أن تعتمد إلى حد كبير على كيفية تقييم الإدارة الأمريكية لقدرة الولايات المتحدة على التأثير على السياسة المحلية في الشرق الأوسط. ولا شكّ في أن الديكتاتوريات المتأرجحة التي لا تتمتع واشنطن بنفوذ كبير عليها أساساً، لن تهتم على الأرجح بنصيحة واشنطن أو الضغوط التي تمارسها. (من ناحية أخرى، قد ينظر القادة في مثل هذا الموقف إلى فرصة الحصول على نعمة واشنطن الحسنة كملاذ أخير يستحق المتابعة). وتقليدياً، قد لا تكون الدول الصديقة أكثر عرضة للإقناع الأمريكي. وهناك العديد من الطرق التي يمكن لواشنطن من خلالها التأثير

في المظاهرات التي تشهدها المنطقة، ولكن في النهاية، من الجدير التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستمارس تأثيراً ملحوظاً.

علاوةً على ذلك، غالباً ما تجد الحكومات في المنطقة سبلاً لاستغلال الدعم الأجنبي الخطابي كذريعة لقمع الحركات الاحتجاجية. وهذه الحكومات ستكون أكثر من سعيدة للاستفادة من استعمال أي بيان أمريكي - وفي الواقع أي بيان أجنبي - لتشويه شرعية الاحتجاجات وتبرير عمليات القمع الصارمة. ومع ذلك، فإن ما يسمى بقبلة الموت لموافقة واشنطن لا وجود لها على هذا النحو. وبالفعل، دائماً ما يسعى المحتجون في المنطقة إلى الحصول على الدعم الأمريكي كشكل من أشكال الحماية من عنف الدولة. غير أن الدعم غير الكافي للمتظاهرين أو الرسائل الغامضة قد تسفر عن ردود فعل عنيفة. ومثال للاستشهاد على ذلك: اعتُبِرت تعليقات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عن دعم الرئيس الجزائري المريض عبد المجيد تبون من جهة وحث المتظاهرين على التحلي بالصبر من جهة أخرى، على أنها استعلائية واستعمارية وصماء، مما أدى إلى إدانة جزائرية شبه شاملة.

وناهيك عن الفعالية المشكوك فيها لهذه التدخلات، على واشنطن تقييم التأثير المحتمل لأفعالها على تحالفاتها في المنطقة. فإذا بدا أن الولايات المتحدة تدعم المحتجين في الدول الصديقة بشكل متساوٍ أو أكثر بعض الشيء من الدعم الذي تقدمه للمتظاهرين في الدول المعادية، فقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالعلاقات الثنائية مع الشركاء القدامى أو تقليل الميزة التي تمنحها هذه الروابط الثنائية على وجه التحديد لواشنطن. وعليه، وحيثما أمكن، يجب مواجهة الاحتجاجات السلمية التي تندلع في الدول الصديقة بإصرار غير علني، بل حازم، من قبل واشنطن على أن تسمح حكومات هذه الدول باستمرار التظاهرات وسط العمل على سَن إصلاحات مُجدية تعالج شكاوى المحتجين. وبالنظر إلى غياب النفوذ الأمريكي المحتمل على مسار الأحداث، فقد يكون الدعم الخطابي الأمريكي الأكثر صرامةً - أي العلني - مستحقاً في الدول غير الصديقة.

وفي هذا السياق، على واشنطن النظر في النهج الأنسب تجاه الدول التي وقعت اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل. فالدول الموقعة على "اتفاقيات إبراهيم" - الاسم الذي أُطلق على الاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها بين إسرائيل والإمارات والبحرين والسودان، بالإضافة إلى الاتفاق المنفصل بل الموازي بين إسرائيل والمغرب - قد انخرطت بين الحين والآخر في درجات مختلفة من قمع المعارضة السياسية. فما هي السياسة التي يجب أن تتبناها واشنطن تجاه هذه الدول؟ عند الإجابة على هذا السؤال، يجب الأخذ في الاعتبار أن سقوط هذه الحكومات لن يخدم المصالح الأمريكية. وفضلاً عن تقييم أهمية تأييد اتفاقيات التطبيع، يجب أن يتذكر صناع السياسات أنه لا بدّ من الحفاظ على الأصول الأخرى، بما فيها، على سبيل المثال، قاعدة "الأسطول الخامس الأمريكي" في المنامة، حيث قمعت البحرين بوحشية بين عاميْ 2011 و 2012 تمرداً بقيادة شيعية في معظمه. وعلى أقل تقدير، في حالة اندلاع احتجاجات كبيرة في هذه الدول، ستيعيّن على واشنطن أن تنقل بصورة غير علنية توقعاتها بالسماح بالتظاهرات السلمية، حتى في ظل عملها مع هذه الحكومات لتعزيز اتفاقيات التطبيع وضمان إمكانية الاستفادة منها لتحقيق ازدهار اقتصادي أكبر في المنطقة.

على أي حال، منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، فإن حتى مؤيدي التدخل من المحافظين الجدد بدأوا يشككون في قدرة واشنطن على التأثير في التطورات التي تشهدها الدول العربية. وفي العقود الأخيرة، على سبيل المثال، أنفق دافعو الضرائب الأمريكيون مئات الملايين من الدولارات عبر "الوكالة الأمريكية للتنمية

الدولية" في مصر، والأردن، واليمن، وسوريا، والضفة الغربية، وقطاع غزة، في حين لم تُحرز هذه المناطق سوى تقدم ضئيل في تحسين الحوكمة وتعزيز الديمقراطية ومحاربة الفساد. وقد يؤثر موقف الولايات المتحدة بشأن مظاهرة معينة على السياسات الأوروبية، ولكن من غير المرجح أن يساهم التوافق عبر الأطلسي في رسم معالم الأحداث على الأرض بشكل كاف، خاصةٍ إذا وفرت روسيا والصين الغطاء السياسي والمساعدة المادية في معارضة الغرب. فضلاً عن ذلك، تحتفظ الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية باستقلالية ملحوظة، وهو واقع غالباً ما يتمّ تجاهله في المحادثات الخاصة بردّ [الدول] الغربية على الاضطرابات. وبالنسبة لكافة الأمثلة حول تأثير الجهات الفاعلة الدولية على مسار الأحداث - كما في حالة التدخل الأمريكي في ليبيا عام 2011، أو التدخل الروسي الذي غيّر قواعد اللعبة في سوريا عام 2015 - أظهر العقد الماضي أيضاً أهمية تدخلات الجهات الفاعلة الإقليمية خارج حدودها - كما هو الحال في تدخل السعودية في البحرين، والدعم المالي الإماراتي لحكومة السيسي، ونشر تركيا قواتها في ليبيا.

ومن الاعتبارات المحتملة الأخرى فيما يتعلق بتصرّف الولايات المتحدة إزاء التظاهرات هي النتيجة المُرجّحة. ففي حين يمثل القادة المستبدون في المنطقة إشكالية - حيث قد يؤججون التطرف الشعبي وردّ الفعل العكسي تجاه الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤّمن لهم جزئياً استمرارية حكمهم - إلّا أن الكثير منهم يحافظون على علاقات جيدة مع واشنطن ويساعدون على دعم المصالح الأمريكية المختلفة الأوسع نطاقاً. كما أن الحكمة من مقاربة تدعم التظاهرات بقيادة أفراد من «الإخوان المسلمين» الذين يتبنون الديمقراطية (غير الليبرالية في كثير من الأحيان) ويلتزمون في الوقت نفسه بالإيديولوجية الدينية الاستبدادية والمعادية لإسرائيل والمصالح الأمريكية الشاملة على حد سواء، هي أيضاً موضع شك.

وفيما يتخطى العقاب المتمثل بالشَرْطيَّة - أي حجب التمويل العسكري والاقتصادي الأمريكي بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - بإمكان واشنطن أن تحاول تحفيز السلوك بشكل إيجابي ورسم معالم التطورات بشكل استباقي في أعقاب التظاهرات من خلال تقديم المساعدة المالية. على سبيل المثال، بعد الإطاحة بالرئيس التونسي النافذ زين العابدين بن علي، الذي دام حكمه طويلاً، في عام 2011، زادت واشنطن بشكل ملحوظ مساعدتها لتونس. ومع ذلك، لا تتمتع الإدارات الأمريكية بالضرورة بمرونة كبيرة في تخصيص مبالغ كبيرة من الأموال في منتصف الدورة، مما يجعل من الصعب اغتنام اللحظة ودعم التغيير الإيجابي بسرعة فائقة.

بالإضافة إلى ذلك، عندما يتعلق الأمر بالمساعدات الخارجية، فإن المشهد في عام 2021 يشبه إلى حد ما، ذلك الذي كان سائداً قبل عقد من الزمن. وفي حين كانت واشنطن خلال الفترة السابقة، لا تزال تتعامل مع تبعات الانهيار المالي العالمي، فمن المرجح حالياً أن يحد الوباء وحزمة الإغاثة المرفقة في آذار/مارس 2021 من استعداد الكونغرس الأمريكي لتقديم مساعدات خارجية كبيرة إذا اندلعت مظاهرات في الشرق الأوسط هذا العام. وكما لاحظ أحد المحللين بشكل صحيح في عام 2012 - وهو شعور ينطبق أيضاً على البيئة الحالية - "لا تملك الولايات المتحدة ولا أوروبا الموارد المالية الكبيرة الضرورية لتحديد آفاق دول «الربيع العربي» إلا بشكل هامشي".

ونظراً للتحديات التي تطرحها المظاهرات على واشنطن وخصائصها على كل دولة معنية، سيحتاج صناع السياسة إلى البقاء على دراية بالتطورات التي تتكشف في كل دولة على حدة. وفيما يلي عدد من الاقتراحات العامة لتحديد سياسة الولايات المتحدة رداً غلى الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية.

الاستعداد للجهود طويلة المدى. من الضروري لإدارة بايدن، وكذلك لحلفائها الأوروبيين، إعادة صياغة فهم الاحتجاجات من كونها أحداثاً استثنائية إلى تحوّلها سمةً أساسية في الشرق الأوسط. وبدلاً من تصور الاحتجاجات كتطورات عرضية أو غير اعتيادية، فمن الأفضل فهمها على أنها "الوضع الطبيعي الجديد"، وعلى هذا النحو، سيتعين على واشنطن التسامح على نحو أكبر مع الحركات الاحتجاجية والاستعداد لمسار على المدى الطويل.

التنديد بالعنف. يجدر إعادة التأكيد على أنه يتعيّن على واشنطن أن تكون واضحة في جميع الحالات بأنه لا يجب مواجهة الاحتجاجات السلمية بالعنف، رغم أن ذلك أمر بديهي. يجب أن يتم التعبير عن سياسة الولايات المتحدة على أعلى مستوى في البيانات الخاصة والعلنية على حد سواء. وما يجب تمريره في المجالس السرية هي التحذيرات بشأن التداعيات على صرف المساعدات الخارجية. وفي موازاة ذلك، يجب على واشنطن أن تعبّر علناً عن توقعاتها ببقاء حركات الاحتجاج سلمية بذاتها، وتحث شركاءها الأوروبيين على شجب العنف المرافق بحزم أكبر. ففي بعض الدول، تدسّ الحكومات محرّضين في صفوف الاحتجاجات يؤدي لجوءهم إلى العنف إلى إضفاء الشرعية على عمليات القمع الصارمة. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تتشبّث الجماعات الحيادية بالاحتجاجات السلمية عموماً. ويمكن أن يكون الوضع ضبابياً للغاية، وعلى واشنطن أن تدرك ذلك. ويتطلب الواقع الغامض معلومات استخباراتية وتركيزاً تحليلياً على ما يجري فعلياً على الأرض.

تحديد الجماعات الواعدة للمجتمع المدني ودعمها. على الرغم من أن المساعدة المباشرة التي يمكن لواشنطن تقديمها لجماعات المعارضة في بعض البلدان قد تكون محدودة، إلا أن على إدارة بايدن الاستمرار في تحديد الجماعات الناشئة في دول مثل الجزائر ولبنان والعراق ومساعدتها على صياغة مطالبها بشكل أوضح وتطوير الهياكل التنظيمية الضرورية لإحداث التغيير. ويبقى التدقيق في مثل هذه الجماعات المحلية قضية دائمة. وتجري وكالات مختلفة مثل هذا التدقيق وفقاً لمعايير مختلفة، لذلك نظراً لنقص الموارد حالياً، فمن المنطقي التنسيق - بين الوكالات الأمريكية من جهة وبين الحكومة الأمريكية والشركاء الأوروبيين من جهة أخرى - في تحديد المستفيدين المحتملين.

تجنّب الأخطاء التلقائية والردود الواهنة. بإمكان واشنطن أن تدعم بشكل خطابي المطالب المشروعة للمتظاهرين وينبغي عليها القيام بذلك، ولا سيما فيما يخص مسائل مكافحة الفساد وحقوق الإنسان والحوكمة والإصلاح. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الولايات المتحدة حذرة لتجنّب اعتبارها داعمة للمحتجين الذين قد يحاولون الإطاحة بحكوماتهم في دول صديقة. وإذا فشلت مثل هذه التظاهرات، ستواجه العلاقات مع القيادات السائدة صعوبات من دون شك. وفي سياق متصل، نظراً لاحتمال أن تبقى الاضطرابات سمة رئيسية في المنطقة، يجب على واشنطن تجنب اتخاذ أي قرارات متسرعة بشأن المساعدة العسكرية وغيرها من السياسات طويلة المدى في حالة اندلاع احتجاجات، لأن مثل هذه القرارات قد تُفيد على الأرجح منافسي أمريكا من القوى العظمى أكثر مما كانت عليه في الفترات السابقة.

البصريات مهمة. في عام 2011، وافق البرلمان الفرنسي على تصدير الغاز المسيل للدموع إلى تونس قبل يومين من سقوط بن علي. وفي ذلك اليوم، بينما كان المتظاهرون يُقتلون، أعلنت وزيرة الخارجية الفرنسية

آنذاك ميشال آليو ماري أن باريس تعرض على تونس "خبرة قوات الأمن الفرنسية في السيطرة على الحشود". وفي حين من الصعب تحديد الوقت لهذه المبيعات - ولا يمكن إلغاء المبيعات السابقة - يجب على واشنطن أن تولي اهتماماً وثيقاً لمنع ظهور تواطؤ نشط في مجال انتهاكات حقوق الإنسان.

التنسيق مع الحلفاء. تتمتع أوروبا بنفوذ كبير في الكثير من دول الشرق الأوسط، ولكن كثيراً ما ينتظر "الاتحاد الأوروبي"، ومقره في بروكسل، قرار واشنطن للتحرك. يجب أن تسعى واشنطن إلى التوصل إلى توافق مع شركائها الأوروبيين بشأن التنسيق المستقبلي في المنطقة. ومن المرجح أن لا تقدّم أوروبا تمويلاً كبيراً، ولكن بإمكانها أن تكون صوتاً مهماً إلى جانب أمريكا في الدفاع عن المصالح المشتركة خلال الاحتجاجات. وتشكّل التطورات الأخيرة في تونس مثالاً على ذلك؛ على واشنطن التنسيق مع شركائها الأوروبيين بشأن سبل دعم استقرار تونس في وجه التحديات الاقتصادية وتلك المرتبطة بوباء كورونا.

عدم إغفال ديناميكيات القوى العظمى. على الرغم من أنه قد تكون هناك ظروف تتوافق فيها مصالح الولايات المتحدة مع مصالح روسيا والصين، إلّا أن على واشنطن أن تحذر من عروض التعاون مع هاتين القوتين حين يتعلق الأمر بالانخراط في العالم العربي، وخاصة عند السعي إلى تفادي عدم الاستقرار أو الرد عليه. على واشنطن أن تتجنب الأخطاء التلقائية التي تزوّد الصين وروسيا بمكاسب سهلة في المنطقة.

التركيز على تقاطع المصالح والقيم الأمريكية. في غياب استثمارات كبيرة، فإن فرص واشنطن في أن يكون لها تأثير فعلي وإيجابي على تظاهرات الشرق الأوسط محدودة. وإذا شهدت المنطقة عودة الاحتجاجات الشعبية، فسيتعين على واشنطن بالضرورة وضع سلم أولويات. وفي خضم تلك العملية، يجب أن يكون صناع السياسة واضحين دائماً في معارضة العنف غير المبرر ضد الاحتجاجات السلمية. ومع ذلك، فلدى الولايات المتحدة مصالح أمنية أوسع يجب أن تأخذها في الاعتبار عند الردّ على الاحتجاجات الجماهيرية، وقد تفرض تلك المصالح الأوسع نطاقاً ردوداً متباينة على المواقف التي تندلع خلالها الاحتجاجات، وذلك استناداً إلى ما إذا كانت الدولة المعنية حليفة أم عدوة. وبالتالي، ففي حين يجب أن تركز مساعي الإدارة الأمريكية وتدخلاتها ومشاركاتها، كلما أمكن ذلك، على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وعلى قيم أمريكية أخرى، يجب أن يكون صناع السياسة في وضع الاستعداد لاتخاذ إجراءات - وأن يخصصوا المزيد من الموارد - في الحالات التي قد يتم فيها تعزيز المصالح الأمريكية الأخرى أيضاً، في حال نجاح التظاهرات.

المؤلفون

ديفيد شينكر هو "زميل أقدم في برنامج توب" في معهد واشنطن، وقد شغل مؤخراً منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى.

سارة فوير هي زميلة "روزنبلوم فاميلي" في معهد واشنطن، حيث تنسق "برنامج غيدولد" حول السياسة العربية.

حنين غدار هي "زميلة فريدمان" في "برنامج غيدولد للسياسة العربية" التابع للمعهد، وكانت سابقاً صحفية ومحررة في لبنان.

بلال وهاب هو "زميل ناثان وإستير ك. واغنر" في المعهد، وخبير في القضايا الكردية.

تشارلز ثيبوت هو دبلوماسي فرنسي، وزميل زائر مقيم سابق في المعهد.